إشكالية علاقة التمويل الإسلامي بقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية:
حالة بعض الدول (إندونيسيا، المملكة العربية السعودية)

The problematic relationship between Islamic finance and the fisheries and aquaculture sector:
Case studies of some countries (Indonesia, Saudi Arabia)

بوهلة خديجة

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، مخبر POIDEX، khadidja.bouhella@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/27 تاريخ القبول: 2026/05/05 تاريخ النشر: 2026/06/03

Abstract:

This study aimed to highlight the relationship between Islamic finance and the fisheries and aquaculture sector, using Indonesia and Saudi Arabia as case studies. The study employed a descriptive and analytical approach.

Our findings indicate a weakness in Islamic finance directed towards fisheries and aquaculture in Indonesia, the world's second-largest producer of aquatic livestock, and a significantly lower level in Saudi Arabia, despite their enormous potential

Keywords: Fisheries and aquaculture sector, Islamic finance, food security, Indonesia, Saudi Arabia..

Jel Classification Codes: Q22, G32, Q18, O53.

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى علاقة التمويل الإسلامي بقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مستشهدين في الإيضاح بكل من إندونيسيا والمملكة العربية السعودية، واعتمدنا في ذلك على المنهج الوصفي والتحليل.

تشير نتائجنا إلى ضعف التمويل الإسلامي الموجه لمصائد الأسماك وتربية المائيات في إندونيسيا ثاني أكبر منتج عالميا للثروة الحيوانية المائية وأقل من ذلك بكثير في السعودية، رغم إمكانياتهما الهائلة.

كلمات مفتاحية: قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، التمويل الإسلامي، الأمن الغذائي، إندونيسيا، السعودية.

تصنيفات JEL : O53, Q18, G32, Q22.

المؤلف المرسل: بوهلة خديجة، **جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم**، khadidja.bouhella@univ-mosta.dz

1. مقدمة:

اكتسب التمويل الإسلامي مكانة هامة في الأنظمة الاقتصادية العالمية، بعدما أثبت جدارته إزاء ما عرفته هذه الأخيرة من تقلبات حادة جعلت من نظيره التقليدي المحدود الفعالية يبدي اعترافه له. وهو ما اتضح بشكل جلي في نموه بوتيرة متسارعة، ما جعل من الهيئات المشرفة والمتتبعة له تبدي توقعات إيجابية حوله مستقبلا. فرغم مزاياه وجد أن حصة مساهمته في تمويل مختلف القطاعات لا تزال محدودة، يرجعها الخبراء والمحللين الماليين والاقتصاديين لعدة مبررات. ومن بين القطاعات ذات نسبة التمويل الضئيلة إسلاميا قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، رغم بروزه كقطاع واعد بما يوفره من منتجات متنوعة التي أصبحت غذاء أساسي للكثير من شعوب العالم ومصدر رزق لتحصيل دخولهم. ولقد أثبت واقعنا المعاش أن كل من التمويل الإسلامي وقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية حققا نتائج معتبرة، تعود لجهود الحكومات والهيئات المشرفة عليها سعيا منهم لإشراكهما في خطط وإستراتيجيات التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي. جاءت دراستنا محاولة إبراز العلاقة التي تربط مابين التمويل الإسلامي وقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ومساهمة ذلك في الأمن الغذائي.

1-1- إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تبلورت إشكالية دراستنا في طرح التساؤل التالي:

ما مدى تمويل قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية الواعد إسلاميا في كل من إندونيسيا والمملكة العربية السعودية؟

1- 2- الأسئلة الفرعية: ينبع من التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية متمثلة في الآتي:

- أي واقع لمصائد الأسماك وتربية المائيات، الأمن الغذائي والتمويل الإسلامي في مناخ اقتصادي متغير؟
- هل ما حقّقته منتجات قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية يجعله يعوّل عليها في الغذاء العالمي؟
- إلى أيّ حد ساهم التمويل الإسلامي في تدعيم قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية تعزيزا للأمن الغذائي في إندونيسيا والمملكة العربية السعودية؟

1-3- فرضيات الدراسة: تم صياغتها كالآتي:

- عرف قطاع مصائد الأسماك وتربية المائيات إنتاج وفير معزّزا الغذاء العالمي، ما أفضى إلى انخفاض مستويات انعدام الأمن الغذائي، ويعود فضل جزء من ذلك للتمويل الإسلامي الذي نما حجم أصوله بشكل ملحوظ نتاج صلابة نظامه الذي ولّد اهتماما واسعا به؛

– تملك إندونيسيا والمملكة السعودية حجم أصول مالية إسلامية الأكبر عالميا، غير ما يتم توجيهه لمصائد الأسماك وتربية المائيات ضئيل جدا رغم إيلاءهم الكثير من العناية بهذا القطاع تعزيزا للأمن الغذائي.

1–4– أهداف الدراسة: تهدف دراستنا إلى معرفة ما يلي:

– واقع مصائد الأسماك وتربية المائيات، الأمن الغذائي والتمويل الإسلامي اليوم في مناخ اقتصادي متغير؛

– تحقق قوة علاقة الربط ما بين قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والتمويل الإسلامي في ظل تسارع تطورهما، رغم قلة الدراسات التي تناولت ذلك بشكل وبإحصائيات واضحة؛

– استكشاف مدى أخذ قطاع مصائد الأسماك وتربية المائيات نصيبه من التمويل الإسلامي في كل من إندونيسيا والمملكة السعودية، وذلك كونهما من الدول التي تمتلك أكبر الأصول المالية الإسلامية حجما.

1–5– منهج الدراسة: اتبعنا المنهج الوصفي تحقيقا لأهداف الدراسة، مع الاعتماد على ما توفر من إحصائيات لتحليل علاقة الربط بين متغيرات الدراسة.

1– 6– تقسيمات الدراسة: قمنا بتقسيم دراستنا إلى المحاور التالية:

– التمويل الإسلامي، الأمن الغذائي والثروة المائية: أي واقع لهم في العالم

– مكانة المنتجات الحيوانية المائية في الغذاء العالمي.

– قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والتمويل الإسلامي

– بعض الممارسات التمويلية الإسلامية في قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية (إندونيسيا، المملكة العربية السعودية).

1–7– الدراسات السابقة: إن دراستنا التي نحن بصددها تحمل إضافة نوعية تضمنت محاولة إيجاد علاقة مباشرة وواضحة ما بين قطاع مصائد الأسماك وتربية المائيات والتمويل الإسلامي، باحثين في حال السعودية وإندونيسيا، من خلال إبراز حجم التمويل الإسلامي الموجه لهذا القطاع بصفة كلية، والاستفادة من ذلك في الجزائر، مع تحديث فترة الدراسة إلى غاية سنتي 2023 و2024. وبذلك نكون اختلفنا عن الدراسات التي جاءت في نفس الإطار بشكل منفصل أو مستقل، فمنها من تناول الموضوع بشكل نموذج قياسي خصّ دولة واحدة فقط مثل: **دراسة** (Nur Laili, Hendri Tanjung)، (2019)، Analysis of Factors Affecting Islamic Bank Financing for the Fisheries Sector in Indonesia**:** تناولت البحث وفق منهجية تحليل VAR/VECM خلال الفترة 2014–2019. معتمدين على متغير كلي التضخم، التمويل المتعثر وسعر فائدة الائتمان، نسبة كفاية رأس المال، نسبة التمويل إلى الودائع، متوسط هامش التمويل، وهي متغيرات اقتصادية كلية إسلامية، وسوق النقد

الإسلامي بين البنوك وعائدات شهادات بنك إندونيسيا الإسلامي. توصلت إلى أن التمويل المتعثر وسوق النقد بين البنوك القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية يؤثران سلبا وبشكل كبير على تمويل مصائد الأسماك على المدى القصير والطويل، بينما التضخم يؤثر على المدى الطويل فقط. في حين أن نسبة كفاية رأس المال نسبة التمويل إلى الودائع تؤثر إيجابا على تمويل قطاع الثروة السمكية، أما سعر الفائدة على الائتمان ومتوسط هامش التمويل لم يؤثرا على التمويل. موصين في الأخير بزيادة نسبة تمويل قطاع الثروة السمكية وزيادة رأس مال البنوك الإسلامية وتحسين آلية مراقبة هذا التمويل وتعزيز أدوات السياسة النقدية. وكذلك الأمر في **دراسة** (Trisno Wardy Putra et al) (2025)، Designing Waf-Based Fisheries Financing: A Hybrid Model Approach**:** تناولت صياغة نموذج وقف هجين لتمويل قطاع مصائد الأسماك وتمكين المجتمعات الساحلية في إندونيسيا، وفق ثلاث مقترحات دمج الوقف مع صناديق اجتماعية إسلامية لتوفير أصول إنتاجية، الجمع بين الوقف النقدي والوديعة المرتبطة به لضمان رأس مال للصيادين، ودمج الوقفين النقدي والأراضي لدعم تنمية الاستزراع المائي. وتوصلت إلى أن الوقف والزكاة يمتلكان إمكانيات هائلة بدمجهما وفق نهج هجين يخدم قطاع مصائد الأسماك عامة. تناول دولة واحدة وركّز على الوقف والزكاة فقط، دون ذكر باقي أساليب التمويل الإسلامي. كوننا نبرز تركيز الدراسات على أساليب تمويل معينة، أو دراسة دولة واحدة، لا يعني بالضرورة أننا تناولنا كل نقائصهم رغم تأمّل ذلك، نظرا لعدم توفر الإحصائيات بخصوص حجم التمويلات لكل صيغة على حدا.

2– التمويل الإسلامي، الأمن الغذائي والثروة المائية : أي واقع لهم في العالم!:

قبل التعمق في صلب الموضوع، لابد من التريث لإلقاء الضوء على حال التمويل الإسلامي، الأمن الغذائي والثروة المائية في مناخنا الاقتصادي المتغير إلى غاية يومنا هذا. وهو ما سنوجزه في الآتي ذكره:

2–1– التمويل الإسلامي: حظي ولا يزال التمويل الإسلامي باهتمام واسع خاصة بعد ما عرفه ويعرفه الاقتصاد العالمي من أزمات مالية، كونه بديل شرعي تحكمه مبادئ الاقتصاد الإسلامي. وبالنظر لذلك تم تداول عدة مفاهيم له تعبر عن مضمونه وآلية عمله وما يميزه عن غيره. فالتمويل الإسلامي هو" علاقة بين المؤسسات المالية والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو للاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة مثل: عقود المرابحة، المشاركة، الإجارة، الاستصناع، السلم والقرض" (كتاف، 2022، صفحة 169). ومن منظور آخر فقد عرف على أنه "تقديم ثروة عينية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"

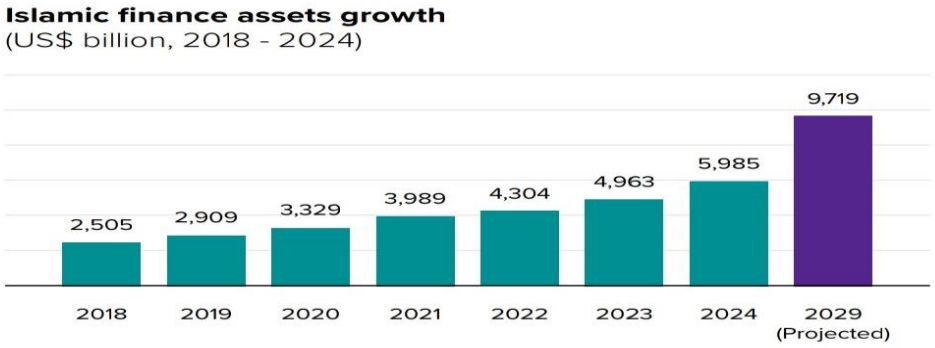
(قتيبة، 2013، الصفحات 51- 53). فالاستثمار هو أي ارتباط مالي يهدف لتحقيق منافع متوقعة مستقبلا، وعليه لا يمكن اتخاذ قرار الحصول على التمويل إلا بعد الإجابة على أسئلة الاستثمار المتعلقة بحجم عائده، ودرجة المخاطر فيه. ما استلزم التفريق بينهما، فالتمويل يتعلق بكيفية الحصول على الأموال أو تقديمها، وما ارتبط بها من موضوعات. أما الاستثمار فيتعلق بكيفية الحصول على العائد من خلال التعامل بالأموال وما ارتبط بها من موضوعات (قتيبة، 2013، الصفحات 54- 55).

يتمتع التمويل الإسلامي بخصوصية جعلته محمي في ظل مستجدات البيئة المالية المعاصرة، ما جعل منه النموذج المالي الإسلامي الأمثل. فهو يتصف بالآتي (قداوي، 2022، الصفحات 24- 25):

- يتقيّد بضوابط وتعليمات الشريعة الإسلامية، واستبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاء؛
- يتوفر على صيغ تمويل قائمة على الائتمان التجاري، على المشاركات، وثالثة على التكافل والتبرعات؛
- يرتكز على قواعد عملية: الخراج بالضمان والغنم بالغرم، ولا ضرر ولا ضرار؛
- التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة؛
- تحوي المؤسسات المالية على هيئات رقابة شرعية، تعد بمثابة المستشار الشرعي لكل المعاملات المالية.

نظرا لدور صناعة التمويل الإسلامي في توفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات، فقد عرفت تطورا ونمو سريع ليس في الأنظمة المالية الإسلامية فقط بل حتى في باقي الدول غير الإسلامية. إذ تشير الإحصائيات إلى وجود حوالي 2255 مؤسسة مالية إسلامية موزعة في أنحاء العالم سنة 2024، وتقدم خدمات ومنتجات مالية وفق مبادئ الشريعة. ويبلغ إجمالي أصولها حوالي 6 تريليون دولار أمريكي، ويعود ذلك للجهود المبذولة في سبيل الاعتماد على المالية الإسلامية. وذلك وفق ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): تطور إجمالي الأصول المالية الإسلامية عالميا 2018- 2024



المصدر: The Islamic corporation for the Devlopment of the Private Sector, ICD- LDEG Islamic Finance Development Report. 2025.p 8.

ينعكس الاهتمام الكبير لبعض الدول بالمالية الإسلامية امتلاكها لأعلى حجم للأصول المالية، تأتي في مقدمتها إيران بحجم أصول يقدر ب 2.249 مليار دولار سنة 2024، تليها بعض الدول بأصول متفاوتة. وتتوزع هذه الأصول توزيعا متفاوت، نجد فيه القطاع البنكي يحوز على أكبر حصة من إجمالي الأصول المالية عالميا بحوالي 72%، في حين تمثل صناعة التكافل أصغر حصة ب2% ويرجع هذا التفاوت إلى كون القطاع البنكي قطاع حيوي في المجال المالي والاقتصادي.

توفر البنوك الإسلامية عدة صيغ تمويل تتناسب واحتياجات المتعاملين وكذا طبيعة المشاريع. تتمثل هذه الصيغ في الآتي (بلموشي، 2016، صفحة 143):

- **صيغ قائمة على البر والإحسان:** تتمثل في: القرض الحسن، الهبات والمنح، الزكاة والوقف؛
- **صيغ قائمة على المشاركة في عائد الاستثمار:** تتمثل في: المشاركة، المضاربة، المزارعة والمساقاة؛
- **صيغ قائمة على الدين التجاري:** تتمثل في: البيع لأجل وعلى الأقساط، بيع السلم، الاستصناع، الإجارة المنتهية بالتمليك.

تتميز كل صيغة عن أخراها، سواء من ناحية تقديم الأموال أو اقتسام الأرباح والخسائر أو حتى نوع المشروع الموجهة له، غير أنها تتشارك في كونها تهدف إلى دعم المشاريع المختلفة والنهوض بالاقتصاديات، وإزالة الغبن عن طالبيها وتسهيل وصولهم إلى مصدر تمويل حسب رغباتهم وبدون تكاليف عالية، فالغرض منها التسهيل لا التعسير. غير أنه نتيجة ضعف التمويل الموجه في العديد من المواقف ظهرت عدة مشاهدات لمختلف التمويلات تعتمد كل الاعتماد على الصيغ سابقة الذكر، أهمها التمويل الأصغر، التمويل الجماعي، منصات التمويل.

2-2- الأمن الغذائي: الأمن الغذائي هو أمن الإنسان من الجوع، وقدرته في الحصول على غذائه المطلوب كمّا ونوعا في كل وقت وحين دون خوف. يرتبط تحقيق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع البشر في جميع الأوقات بفرص الحصول على الغذاء الكافي والسليم من الناحيتين المادية والاقتصادية لحياة صحية، وقدرة الدولة على تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء الكاف (علواني، 2021، صفحة 227). يعد الوصول إلى الأمن الغذائي أمر بالغ الأهمية، غير أن تحقيقه ليس بالأمر الهين بالنظر إلى ما مرت به الدول في فترة الستينات من أزمة الغذاء، ما جعلها تعيد النظر في سياساتها واستراتيجياتها وتنتهج أساليب جديدة سعيا منها للظفر به، وفي إطار ذلك رأت أن ما يجب القيام به هو توفر عناصر منسجمة مرفوقة بجهود حكومية متكاملة. ويمكن استقراء عناصر تحقيق الأمن الغذائي في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): العناصر الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي

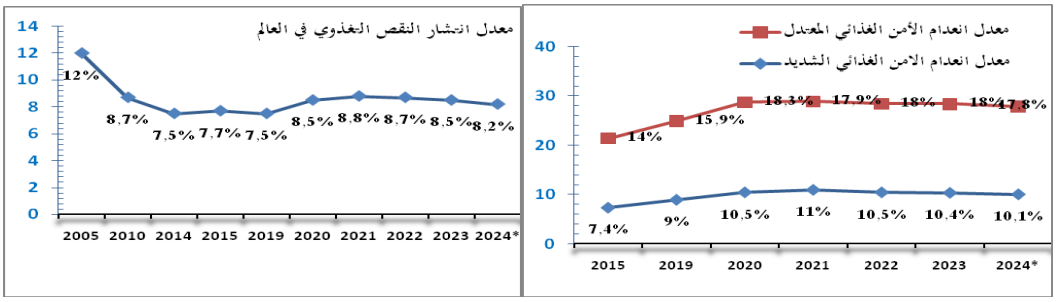


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على: خالد ضو، سبل تحقيق الأمن الغذائي في الشريعة الإسلامية والدستور الجزائري. مجلة البحوث، 2022.

يتطلب توفر الغذاء الحصول عليه بالكميات، وبما يتناسب واحتياجات الأفراد والدول بالنوعية والجودة المطلوبة، مع إمكانية اقتناءه بأسعار ميسرة ما يستلزم تقليص الفوارق في الدخل الفردي، والاعتماد على الزراعة المستدامة.

تشير الإحصائيات إلى انخفاض انتشار انعدام الأمن الغذائي تدريجيا منذ عام 2021، بعد الزيادة الحادة التي أعقبت جائحة كوفيد19 عام 2020، وفي الفترة بين عامي 2023 و2024 انخفض المعدل من 28.4% إلى 28% أي نحو 2.3 مليار شخص في العالم يعانون من ذلك، وهو ما يزال أعلى بمقدار 336 مليون شخص قياسا إلى عام 2019، وب685 مليون شخص مقارنة بعام 2015 عندما أطلقت خطة عام 2030. واستنادا إلى معدل انتشار النقص التغذوي الذي يكشف عن بوادر التحسن بعد أن بدأ في الارتفاع ببطء منذ 2017 ثم شهد زيادة حادة عامي 2020 و2021، غير أنه أحرز تقدم مابين 2022 و2024. إذ تظهر التقديرات أن 8.2% من السكان واجهوا الجوع سنة 2024 مقابل 8.5% في 2023 و8.7% في 2022. (منظمة الزراعة، 2025، الصفحات 12- 13).

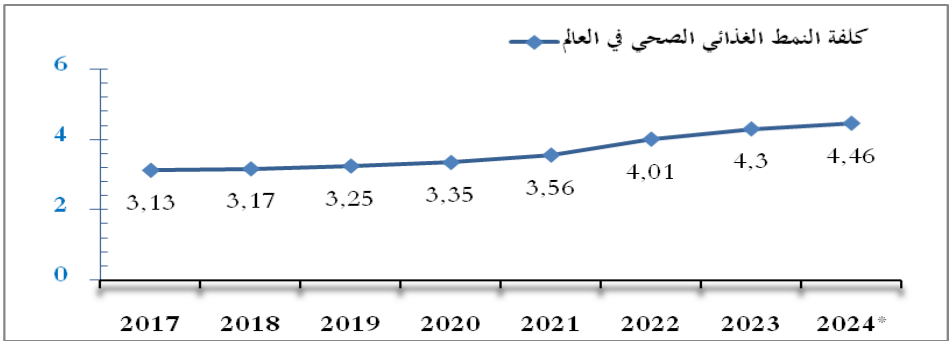
الشكل رقم (03): مستويات انعدام الأمن الغذائي وفق منظمة الأغذية والزراعة 2025



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، إيطاليا، 2025، ص 13- 14.

ومن ذات المصدر، عرفت تكلفة النمط الغذائي الصحي ارتفاع منذ سنة 2017 ناجم عن ارتفاع أسعار الأغذية خاصة ما بين سنتي 2023 و2024، حيث بلغت في المتوسط 4.46 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية للفرد في اليوم عام 2024. وهو ما ترجمه عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل هذه التكلفة، رغم ارتفاع مستويات الدخل خلال نفس الفترة مما ساهم في الحد من ارتفاع التكلفة أكثر. وهو ما تم الوصل إليه اعتمادا على الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): كلفة النمط الغذائي الصحي وفق منظمة الأغذية بالدولار الأمريكي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية 2024، ص 184، موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2025، ص 15، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، إيطاليا.

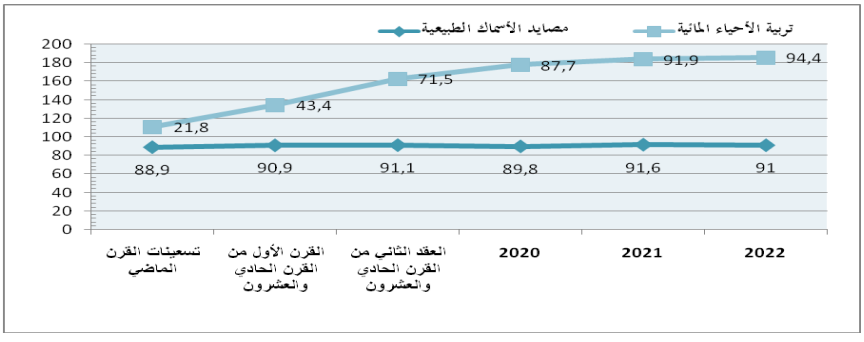
يتحقق الأمن الغذائي بإتباع سبل معينة، تتمثل في الآتي(ضو، 2022، الصفحات 60- 64):

- توفير الغذاء وتنوعه؛
- الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء؛
- تشجيع التجارة والحث على الالتزام بأخلاقياتها؛
- تشجيع المشاريع الزراعية ودعمها؛
- العناية بالثروة المائية ومواردها.

2-3- الثروة المائية (قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية) أحد ركائز الأمن الغذائي: انطلاقا من سبل تحقيق واستدامة الأمن الغذائي، وجد أن الثروة المائية ومواردها من أهمها في ظل ما يسمى بالأمن المائي. فالماء أصل الحياة، وأهم مؤثر في التنمية الزراعية التي تضمن تحقيق الحاجات البشرية، فكون الماء موردا نادرا تفرض ضرورة العمل على تنميته وترشيد استخدامه، لأن الطلب عليه في ازدياد مستمر بسبب زيادة عدد السكان والتنمية الزراعية والصناعية (ضو، 2022، صفحة 64).

ومثلما للماء دور في الزراعة والإنتاج، فهو أحد مصادر الغذاء الطبيعي للإنسان. وبالنظر لما تحتويه البحار والمحيطات من حجم الثروة الحيوانية الهائل، فهي تعد محركا للنمو الاقتصادي وتحدد قوة الدول ومستوى نماءها. وبذلك يعتبر قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية أهم ما يعوّل عليه في جني الثروة الحيوانية المائية، فهو يساهم في تحقيق الأمن الغذائي نظرا لما يوفره من سبل العيش لعدد من سكان العالم. ونظرا للأهمية التي يحظى بها قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، فقد عرف كل منهما اجتهاد في التوصل إلى مفهوم دقيق لهما، إذ يقصد بالصيد البحري نشاط القبض على الأسماك والكائنات البحرية التي تعيش في مجالات مائية بحرية أو إقليمية، وهو بذلك يشمل عمليات الصيد التقليدية والحديثة. أما فيما يخص تربية الأحياء المائية فهو تربية أنواع معينة كالأسماك، القشريات، المحار، الطحالب وغيرها، تحت ظروف محكمة من إعاشة وتغذية ونمو وتفريخ وحصاد وجودة المياه وظروف بيئية ملائمة، فهي تستخدم كغذاء للإنسان (مختار رحماني، 2019، الصفحات 24- 33). ووفق منظمة الأغذية والزراعة، في عام 2022 بلغ إنتاج الحيوانات المائية في العالم 185 مليون طن بزيادة قدرها 4% مقارنة مع سنة 2020. أنتجت تربية الحيوانات المائية ما يقدر بـ94 مليون طن ويمثل ذلك 51% من الإجمالي، وتجاوزت بذلك للمرة الأولى مصايد الأسماك الطبيعية التي أنتجت 91 مليون طن (49%). وبلغ إنتاج المناطق البحرية 115 مليون طن (62% من الإجمالي)، حيث كانت نسبة إنتاج مصايد الأسماك البحرية 69% وتربية الأحياء المائية 31%. وساهمت المياه الداخلية بمقدار 70 مليون طن (38% من الإجمالي)، حيث كانت نسبة إنتاج تربية الأحياء المائية 84% ومصايد الأسماك البحرية 16% (منظمة الأغذية، 2024، صفحة 01). وهو ما يتم تلخيصه في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): الإنتاج العالمي من الحيوانات المائية بالمليون طن



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم- التحوّل الأزرق في ميدان العمل، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2024، روما، إيطاليا، ص 4.

وفي سياق آخر، تعددت الحيوانات البحرية التي تم صيدها أو حتى تربيتها على مر السنوات لتشمل أنواع مختلفة نظرا للاختلافات التي تعرفها الأقاليم فيما بينها، ولتحديد أنواعها الرئيسية تم الاعتماد على تصنيف دولي إحصائي موحد للحيوانات البحرية والنباتات المائية، وذلك وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): الأنواع الرئيسية للحيوانات البحرية في العالم

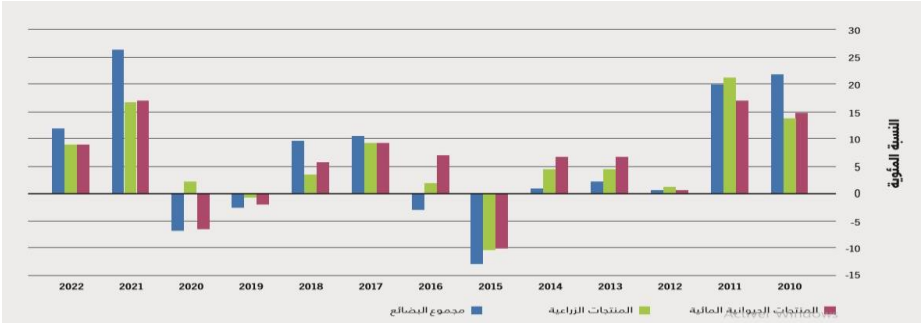
مصائد الأسماك الطبيعية		**تربية الأحياء المائية**	
الأسماك الزعنفية	الأسماك الزعنفية، الأنشوفة البيروفية، قدّية ألاسكا، التونة الوثابة، الرنجة الأطلسية، التونة الصفراء، سردين أوروبا، أسماك الشك الزرو في المحيط الهادي، سردين المحيط الهادي، الكرارج*، ماكريل الأطلسي، القد الأطلسي، الماكريل جاك الشيلي، غبر أزرق، Trichuris lepturus، أواع أخرى.	الأسماك الزعنفية	الشبوط، السلور، السلمونيات، أسماك الخنى، القاروس الأسود، أفعويات الرأس، القجاج والبورجي، أسماك زعنفية أخرى.
القشريات	عشريات الأرجل*، سرطان البحر، كريل أنتاركتيكا، معجون الروبيان، سلطعون البحر*، روبيان الشمال، الأربيان الخشن الجنوبي، السلطعون الأزرق السابح، أنواع أخرى.	القشريات	الجمبريات، جراد المستنقعات الأحمر، السرطان الصيني، جمبري المياه العذبة، السلطعون السابح، قشريات أخرى.
الرخويات	الحبار الطائر العملاق، الرخويات البحرية*، أنواع السيط المختلفة*، رأسيات الأرجل*، الحبار الأرجنتيني قصير الزعانف، إسكالوب بيسو، الحبار الشائع*، أنواع أخرى.	الرخويات	المحار، المحار والمحار القلبي والمحار ذو مصراعين، الأسقلوب، بلح البحر، المحار المقيد، الرخويات الأخرى.
حيوانات أخرى	قناديل البحر*، قنديل البحر المدفعي الشكل، اللافقريات المائية*، خيار البحر*، قنفذ بحر شيلي، قنفذ بحر*، أنواع أخرى.	حيوانات أخرى	السلاحف ذات القشرة الناعمة، خيار البحر الياباني، الضفادع، قنديل البحر الصالح للأكل، الأنواع الأخرى.
		الطحالب	الطحالب الحمراء، الطحالب البنية، الطحالب الخضراء، طحالب غير محددة، البكتيريا الزرقاء (سبيرولينا)
* **أنواع غير مدرجة في مكان آخر**			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم– التحوّل الأزرق في ميدان العمل 2024، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، إيطاليا.

3– مكانة المنتجات الحيوانية المائية في الغذاء العالمي: تواجه النظم الغذائية ونظم الأراضي والمياه تغييرات غير مسبوقة. وهناك تسليم بأن توفير أنماط غذائية صحية ل9.7 مليار شخص متأتية من نظم زراعية وغذائية مستدامة بحلول عام 2050 يشكل أحد أكبر التحديات أمام البشرية. فعلى الصعيد العالمي، توفر الحيوانات المائية حوالي 15% من الإمدادات العالمية الإجمالية للبروتينات الحيوانية، وهي نسبة تصل إلى أكثر من 40% في آسيا وإفريقيا (الأسماك، ماي 2024، صفحة 03). وكون المنتجات

الحيوانية المائية تمثل بعضا من أكثر السلع الغذائية تداولا على نطاق العالم، فقد شهدت نسبة إنتاجها الذي يدخل في التجارة الدولية زيادة كبيرة مرتفعة من 25% في منتصف سبعينات القرن الماضي إلى حوالي 38% في عام 2022، ما يشهد على الاندماج المتزايد للقطاع في الاقتصاد العالمي (منظمة الأغذية، 2024، صفحة 84). وتظهر المكانة التي احتلتها المنتجات الحيوانية المائية ضمن أهم السلع الغذائية في العالم من خلال حجم ما يتم تصديره منها مقارنة بباقي السلع وهو ما يترجمه الشكل التالي:

الشكل رقم (06): نمو الصادرات السلع والصادرات الزراعية والحيوانات المائية في العالم



المصدر: حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم– التحوّل الأزرق في ميدان العمل 2024، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، إيطاليا، ص 85.

تشكل تجارة المنتجات الحيوانية المائية حوالي 9.1% من مجموع تجارة المنتجات الزراعية وحوالي 1% من إجمالي تجارة البضائع من حيث القيمة عام 2022 (منظمة الأغذية، 2024، صفحة 85). وهذا إن دل فهو يدل على المكانة التي تسعى المنتجات المائية لاكتسابها ضمن إجمالي المنتجات والبضائع. وبالرجوع للشكل أعلاه، نجد أن تجارة المنتجات المائية شهدت تذبذبات حادة على طول فترة 2010-2022، وهو ما ينطبق بالتوازي مع باقي السلع في التجارة الدولية وفي ذات الاتجاه، حيث عرفت هذه الأخيرة انخفاض حاد في كل من سنة 2015 الراجع إلى الأزمة النفطية التي عرفها السوق العالمي للنفط، أما سنتي 2019 و2020 فقد ألقت جائحة كوفيد 19 بضلالها على صادرات السلع من المنتجات المائية، حيث عرفت انخفاض كبير بسبب نقص الإنتاج العالمي الذي كان نتيجة انخفاض طلب المستهلكين وعمليات الإغلاق التام الواسعة في العالم، وكذا التغيرات في الأسعار من جهة أخرى، ولم تسلم باقي السلع من الوضع. ولكن سرعان ما عرفت التجارة العالمية تعافي بما في ذلك تجارة المنتجات المائية أين بلغ حجم إنتاجها حوالي 185 مليون طن سنة 2022 ما حفّز على زيادة صادراتها لتصبح ما مجموعه 195 مليار دولار أمريكي محققة زيادة ب19 % ما بين سنتي 2019 و2022.

وفي ذات السياق، عزّزت معظم الدول من إنتاجها للظفر بحصص أكبر من حجم الصادرات، فحسب إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة سنة 2022، لطالما احتلت دول آسيا الصدارة ونخص بالذكر هنا الصين فهي أكبر منتج للمنتجات المائية، وقد قدرت قيمة صادراتها ب 22.4 مليار دولار أمريكي بحصة 12% من إجمالي الصادرات وهذا نظرا للتنوع الواسع في منتجاتها، تليها كل من النرويج، فيتنام، إكوادور وباقي الدول بحجم صادرات 15.5 مليار دولار، 11.2 مليار دولار، 10.1 مليار دولار على التوالي وبحجم حصص موضحة في الجدول أدناه. وفيما يخص أهم المستوردين على الصعيد العالمي، نجد الولايات المتحدة الأمريكية على رأس القائمة بحجم واردات 32.1 مليار دولار أمريكي ما يمثل حصة 17% من إجمالي الواردات، تليها الصين بحصة 28% وكونها ثاني أكبر مستورد يرجع إلى تزايد الاستهلاك المحلي للمنتجات الأجنبية بدرجة أكبر على الرغم من أنها أكبر مصدر، وتأتي اليابان بعدها بقيمة 15.1 مليار دولار أمريكي بحصة 36%. وللتوضيح أكثر استعنا بالجدول الموالي:

الجدول رقم (02): البلدان العشرة المصدرة والمستوردة للمنتجات المائية في العالم 2022

البلدان المصدرة	النسبة التراكمية من القيمة العالمية	البلدان المستوردة	النسبة التراكمية من القيمة العالمية
الصين	%12	الولايات المتحدة الأمريكية	%17
النرويج	%20	الصين	%28
فيتنام	%26	اليابان	%36
إكوادور	%31	إسبانيا	%41
شيلي	%35	فرنسا	%45
الهند	%39	إيطاليا	%49
الاتحاد الروسي	%43	جمهورية كوريا	%53
مملكة هولندا	%47	ألمانيا	%56
كندا	%50	السويد	%59
إسبانيا	%53	مملكة هولندا	%62

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم– التحوّل الأزرق في ميدان العمل 2024، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، إيطاليا.

وفي اتجاه آخر، يشكل صيد الأسماك في المياه البحرية والقارية مورد رزق للعاملين فيه، ومصدر غذاء لمن يعتمدون على الأسماك لسد حاجياتهم من البروتينات الحيوانية والمغذيات الدقيقة الأساسية وأحماض أوميغا 3 الدهنية. وقد قدّرت قيمة المبيعات الأولى للإنتاج العالمي من الحيوانات المائية لعام 2022 بمبلغ 452 مليار دولار أمريكي، وتضمنت 157 مليار دولار لمصايد الأسماك الطبيعية و296 مليار دولار لتربية الأحياء المائية. ومن ضمن إجمالي إنتاج الحيوانات المائية في عام 2022 كان حوالي

164.6 ملاين طن (89%) مخصصا للاستهلاك البشري، أما المتبقي 20.8 ملاين طن مخصصة للاستخدامات غير الغذائية لإنتاج مسحوق وزيت السمك في المقام الأول (17 مليون طن أو 83%). وعززت تربية الأحياء المائية مساهمتها في الأغذية المخصصة للاستهلاك البشري، حيث وفرت أكثر من 57% من أغذية الحيوانات المائية في عام 2022 (منظمة الأغذية، 2024، الصفحات 1- 5). ويمكن توضيح ما سبق ضمن الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): الاستهلاك البشري والفردي للأغذية الحيوانية في العالم

الاستخدام	2015 -2006	2016	2017	2020	2021	2022
الاستهلاك البشري (مليون طن)	129.2	148.2	152.9	157.4	162.5	164.6
نصيب الفرد من الاستهلاك الظاهري(كلغ)	18.4	19.9	20.3	20.2	20.6	20.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم – استدامة العمل 2020، ص 3، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم- التحوّل الأزرق في ميدان العمل 2024، ص 4، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، إيطاليا.

يحظى الفرد بنصيب معتبر من الأغذية الحيوانية المائية، فمع تقدم السنوات عرفت هذه الأخيرة ازدياد في حجم إنتاجها وهو ما انعكس في زيادة حظوظ الفرد في استهلاك غذاء عالي القيمة بحوالي 20.7 كلغ وذلك بعدما أصبح يشكل إجمالي الغذاء الحيواني المائي ما يقارب 164.6 مليون طن صالح للاستهلاك البشري سنة 2022، وهو ارتفاع جد ملحوظ بالمقارنة مع السنوات الفارطة قيد الدراسة، إذ كان ما هو صالح للاستهلاك البشري يقدر ب129.2 مليون طن خلال الفترة 2005- 2015، بمعدل 18.4 كلغ للفرد، وذلك بنسب نمو تقدر ب 27.4% في الاستهلاك البشري و12.5% نصيب الفرد من الاستهلاك الظاهري. وهذه النتائج المحققة ما هي إلا تأكيد على الجهود المبذولة التي خصتها مختلف الهيئات والمنظمات خاصة منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة من مشاريع ومبادرات، في سبيل الرفع بقطاع غني بالثروة الحيوانية يضمن كسب العيش للعديد، سواء من الناحية الغذائية أو حتى من ناحية ضمان دخل معتبر للفئة العاملة في هذا القطاع.

4- قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والتمويل الإسلامي في الأفق.....وأي علاقة تربطهم:

نظرا لشح الدراسات التي تثبت العلاقة مابين التمويل الإسلامي وقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء بشكل مباشر وواضح، وفي ظل تزايد اتساع وتطور كلا المتغيرين وأهميتهما الواضحة لما يوفرانه، ما زاد من الفجوة البحثية التي أضحت تتطلب المزيد من الجهود في سبيل الاستكشاف من خلال دراسات إضافية، لذلك ارتأينا إلى تسليط الضوء على بعض الممارسات المالية الإسلامية بنية المساهمة في قطاع يزخر

بالثروة الحيوانية المائية، والذي يشهد على أنه سيكون قطاع داعم وبامتياز في تعزيز الأمن الغذائي مستقبلا، وهذا حسب توقعات منظمة الأغذية والزراعة في آخر تقرير صادر عنها، والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): توقعات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفق 2032 و2050

	الإنتاج المتوقع (ألف طن بمكافئ الوزن الحي)			حجم إمدادات الأغذية الحيوانية المائية بحلول سنة 2050 (للحفاظ على نصيب الفرد الحالي من الاستهلاك)
	2022	2032	النمو في عام 2032	
إفريقيا	12936	14165	%9.5	+74%
الأمريكتان	23023	24914	%8.2	+12%(أمريكا الشمالية) +13%(أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)
آسيا	130461	145790	%11.7	+12%
أوروبا	17173	18010	%4.9	-5%
أوسيانيا	1752	1799	%2.7	+28%
العالم	185442	204678	%10.4	+22%
الاستهلاك الظاهري المتوقع للأغذية المائية (مليون طن بمكافئ الوزن الحي)				
الاستهلاك البشري	164.6	184	%11.8	
نصيب الفرد من الاستهلاك الظاهري (كلغ)	20.7	21.3	%2.9	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم- التحوّل الأزرق في ميدان العمل 2024، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، إيطاليا.

تبرز معطيات الجدول الأهمية التي يكتسبها قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من توفير غذاء ذو قيمة غذائية عالية، حيث يتوقع أن ينمو حجم إنتاج هذا القطاع بمقدار 10.4% على المستوى العالمي، وتشكل حصة كل من آسيا وإفريقيا النسب الأعلى من حيث الإنتاجية والتي يقدر أن تنمو بحوالي 11.7% و9.5 % على التوالي في أفق سنة 2032. وبذلك ستكون قد وفرت حوالي 184 مليون طن بمكافئ الوزن الحي صالح للاستهلاك البشري محققة في ذلك نمو بحوالي 11.8%، ليحض الفرد بنصيب مكافئ ل21.3 كلغ من الاستهلاك الظاهري للأغذية الحيوانية المائية. وفي ضوء تسارع وتيرة النمو الديمغرافي في العالم، أضحت الحاجة إلى الغذاء رهانا رئيسيا، حيث يمثل قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بما يوفره من مصدر غذاء أحد الحلول الإستراتيجية المستدامة لتعويض النقص الغذائي. وهو ما رجّح زيادة الإمدادات من الأغذية الحيوانية المائية بنسبة 22% لكي يتم المحافظة على نصيب الفرد الحالي من الاستهلاك في أفق سنة 2050. وبالموازاة مع ذلك، وفي ظل الاهتمام العالمي بالصناعة المالية الإسلامية تزايد التوجه نحو أسواقها، وهو ما دعا إلى توقع حجم أصول التمويل الإسلامي بارتفاع إلى أكثر

من 9.7 تريليون دولار أمريكي في أفق سنة 2029 مقابل ما يقدر بحوالي 5.9 تريليون دولار أمريكي سنة 2024، بحجم نمو متوقع يقدر ب64.4 % خلال 5 سنوات القادمة حسب ما ورد من إحصائيات في الشكل رقم(01)، وهذا نتاج الاهتمام الذي حظيت به المالية الإسلامية وخاصة في ظل ما عرفه النظام المالي العالمي من أزمات مالية هزت ثقته، وما تم ملاحظته من عدم تؤثر المؤسسات المالية الإسلامية بهذه الأخيرة، وقدرته الهائلة على البقاء والاستدامة، وهو ما أفضى إلى منح الثقة في النموذج المالي الإسلامي. وكون القطاع البنكي المكوّن الرئيسي للنظام المالي الإسلامي فقد توقع ارتفاع أصوله إلى حوالي 6.9 تريليون دولار أمريكي سنة 2029 بعدما كان يقدر ب 4.3 تريليون دولار أمريكي بحلول سنة 2024 أي بنمو متوقع ب60.5 %.

وفي ظل التفاوت والتباين مابين البلدان من ناحية الحصول على التمويل والاستثمارات، فإن البلدان الأكثر احتياجا، من حيث مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي تواجه في معظم الحالات قيودا هيكلية تحول دون زيادة التمويل من أجل الأمن الغذائي، حتى وإن كانت تستطيع الوصول إلى معظم الخيارات الحالية للتمويل، فإن قدرتها على الوصول إلى التمويل تحركها مستويات المخاطر المالية المتصورة والتكلفة المرتبطة بها. ولذلك البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل تعتمد فقط على المنح أو القروض منخفضة الفائدة أو بدون فائدة من خلال التدفقات الإنمائية الدولية. وقد لوحظ في عينة من 95 بلد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أن زيادة بنسبة 10% في بعض المساعدات الإنمائية الرسمية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية يمكن أن تحد من الجوع بنسبة 1.1% في المتوسط بعد عامين من صرف تدفقات التمويل (حالة الأمن الغذائي والتغذية، 2024، الصفحات 110- 112).

إن حتمية التطوير والارتقاء، وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة عام 2030 والتي نركز فيها على سبيل الحصر للتلاؤم مع موضوع الدراسة على أهدافها التي تخدم الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، وباعتبار منظمة الأغذية والزراعة الراعي الرسمي المكلف بتحقيق هذه الأهداف، فقد تم إشراك مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في برامج الاقتصاد الأزرق بشكل واضح من أجل مساهمته في تحقيق خطة عام 2030. وتشكل مبادرة النمو الأزرق نهجا ابتكاريا ومتكاملا ومتعدد القطاعات إزاء إدارة الموارد المائية واستخدامها، وتعد مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية مثالا على ذلك، فقد عرفت هذه المبادرة عدة برامج ومشاريع تخدم هذه الأخيرة ضمانا لاستدامتها. ففي سبيل دعم أصحاب المصلحة والحكومات والمؤسسات في الانتقال إلى النمو الأزرق، أصدرت المنظمة سلسلة من المذكرات التوجيهية بشأن التمويل الأزرق، وتتناول هذه المذكرات مواضيع مثل السندات الزرقاء، التمويل المختلط، الاستثمار المؤثر، والتمويل

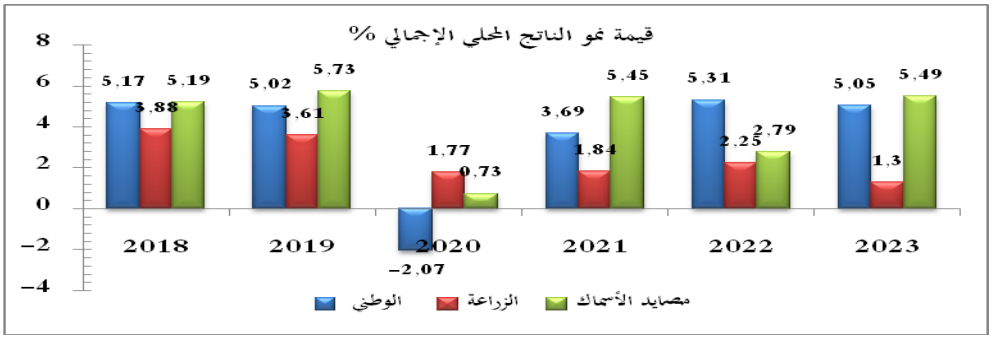
المتناهي الصغر لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، والتأمين لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، وتأمين تربية الأحياء المائية لصغار المنتجين، محاولة المذكرة في ذلك أن توضح ما هي الفجوات الحاسمة في مجال الاستثمار التي يجب سدها لكي تساهم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في تنفيذ خطة عام 2030 (الأسماك، مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتحقيق خطة عام 2030، 2020، الصفحات 19- 21). تهدف الالتزامات التي قطعتها مختلف البلدان بموجب الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة إلى غرس ممارسات الصيد المستدامة من خلال مجموعة متنوعة من الإصلاحات القطاعية، وسيستلزم التحول من الممارسات السائدة إلى مناهج أكثر استدامة تكاليف باهضة عبر سلسلة قيمة مصايد الأسماك، ويتمثل التحدي الرئيسي المتبقي في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمكين هذا التحول. ففي حين أن القطاع يمتص بالفعل مجموعة من مصادر تمويل القطاع العام والمساعدات الإنمائية الرسمية والقطاع الخاص، إلا أن هذه المصادر لا تكفي لدعم الاستدامة. ولا يمكن للميزانيات الحكومية إلا أن تسد الفجوة جزئيا، مما يستلزم استكشاف خيارات تمويل مبتكرة لجذب رأس المال من المصادر الخاصة والخيرية وغيرها. كما تعمل العديد من البلدان على تطوير هياكل مؤسسية ومالية مبتكرة لدعم تنمية مصايد الأسماك المستدامة(Morgan & al, 2022, p. 15).

5- بعض الممارسات التمويلية الإسلامية في قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية (أندونيسا، المملكة العربية السعودية): تتعدد صيغ التمويل الإسلامي، ويمثل كل من الأوقاف والتمويل الأصغر والتمويل الجماعي للأغراض الخيرية، على غرار الصيغ المشار إليها سابقا. رغم عدم ذكرها الصريح وتحديدا لهذه الآثار سيتم استعراض بعض الدول المشمولة في تحليل بحثنا، بغية الإطلاع على أهم الممارسات التمويلية الإسلامية في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية كالتالي:

5- 1- أندونيسيا: تعد أندونيسيا دولة أرخبيلية، تمتلك موارد طبيعية وفيرة، بما في ذلك قطاعي الثروة البحرية والثروة السمكية، وبفضل إمتلاكها أطول ساحل في العالم، بطول 81000 كلم، ومجموعة جزر تضم 17508 جزيرة (Laili & Tanjung, 2019, p. 568). تعد ثاني أكبر منتج لمصائد الأسماك عالميا بعد الصين عام 2024، تمتلك إمكانيات سمكية هائلة ينبغي استغلالها على النحو الأمثل لتحسين رفاهية شعبها. ولقد حقق قطاع مصايد الأسماك في إندونيسيا حجم إنتاج ما يعادل 24.74 مليون طن سنة 2023 بحجم نمو 11.55% مقارنة مع سنة 2022 البالغ حجم الإنتاج فيها 22.18 مليون طن، ويتألف إنتاج مصايد الأسماك البالغ 24.77 مليون طن من مصايد الأسماك الطبيعية ب 7.77 مليون طن

و16.97 مليون طن من أسماك تربية الأحياء المائية. ويبلغ نصيب إستهلاك الفرد من الأسماك حوالي 57.61 كلغ/للفرد سنة 2023 بعدما كان حوالي 50.69 كلغ/للفرد سنة 2018. ولقد انعكس حجم الإنتاج المحقق على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمصايد الأسماك على أساس الأسعار الثابتة، فقد عرف زيادة في القيمة منتقلة من 238.616 تريليون روبية أندنيسية سنة 2018 إلى ما يقارب 290.575 تريليون روبية أندونيسية سنة 2023 ، بنمو يقدر ب21.8% طيلة 6 سنوات.سجل الناتج المحلي الإجمالي لقطاع مصايد الأسماك خلال الفترة نمو إيجابيا عدا سنة 2020 متجاوزا قطاع الزراعة، أين بلغ 5.49% سنة 2023 مقابل 1.30% في قطاع الزراعة، ومساهما بنسبة 2.66% في إجمالي الناتج المحلي (Fisheries, 2024, pp. 113- 167)، وذلك وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): مقارنة بين الناتج المحلي الوطني والزراعة ومصايد الأسماك في أندونيسيا



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Performance Report of the Ministry of Maritime affaires and Fisheries, Indonesia, 2024, p 112.

لم يصل الاستثمار في قطاع مصايد الأسماك إلى طريق مسدود حيث لا يتوازن تطويره مع الوصول الكافي إلى رأس المال. لذلك، يمثل اهتمام المؤسسات البنكية بتمويل قطاع مصائد الأسماك، والذي لا يزال ضئيلا للغاية مشكلة يجب حلها. لذلك يمكن أن يكون التمويل الإسلامي القائم على القطاع الحقيقي حلا بديلا للاستثمار الإضافي وزيادة توزيع المساعدة الرأسمالية في المجتمع. وبناءا على بيانات OJK لم يشهد التمويل الإسلامي لمصايد الأسماك من حيث القيمة الإسمية زيادة كبيرة، حيث تم تسجيله عند 1.40 تريليون روبية إندونيسية عام 2016 و1.46 تريليون روبية إندونيسية عام 2017 و1.20تريليون روبية إندوسية عام 2018. وبالمقارنة مع إجمالي تمويل البنوك الإسلامية بلغت نسبة تمويل مصائد الأسماك في البنوك الإسلامية حتى نهاية عام 2018 ما نسبته 0.37% فقط، وهي نسبة أقل من نسبة تمويل الزراعة والصيد والغابات التي بلغت 3.60% (Laili & Tanjung, 2019, p 570). وفي نهاية 2023 لم

تعرف هذه النسب تحركا فقد بقي حجم التمويل الإسلامي في قطاعي الصيد والزراعة معا مستقر في حدود 4% من إجمالي التمويلات البنكية الإسلامية.

بالنظر إلى حجم الأصول المالية الإسلامية في إندونيسيا البالغة نحو 2582.25 تريليون روبية أي حوالي 165 مليار دولار أمريكي عام 2023، ومع ما هو محقق في قطاع مصائد الأسماك، فيتوقع أن يعرف هذا الأخير نتائج مرضية مستقبلا على أن يتم تضافر وتكثيف الجهود واتباع نهج متكامل مدعوما بالتمويل اللازم لاستدامة القطاع داعما للأمن الغذائي. وهو هدف ليس بالبعيد نظرا لإمكانيات القطاع إذ تقدر مساحة إندونيسيا المحتملة للاستزراع المائي بنحو 17.92 مليون هكتار، وتشمل هذه المساحة المحتملة 2.96 مليون هكتار من المياه قليلة الملوحة و2.83 مليون هكتار من المياه العذبة و12.12 مليون هكتار من المياه البحرية. ومع ذلك لا يزال معدل الاستخدام الحالي منخفضا نسبيا، حيث يبلغ حوالي 6% فقط، حيث يبلغ حوالي 11.32% فقط للاستزراع المائي في المياه العذبة و22.74% للاستزراع المائي في المياه قليلة الملوحة و2.28% للاستزراع المائي البحري، ومن بين المعوقات الداخلية في تنمية الاستزراع المائي محدودية الوصول إلى رأس المال، بينما يتمثل أحد المعوقات الخارجية في غياب اليقين المكاني لمشاريع الاستزراع المائي(Putra, Mongkito, Rahman, & Lutfi, 2025, p 534) .

وتشير دراسة أجراها (Trisno Putra, et al, 2025) أن قطاع مصايد الأسماك والاستزراع المائي في إندونيسيا قطاع واعد لم يستغل بشكل ملائم، فما يواجهه الصيادون من تحديات تمويلية جعلت الباحثين يقترحون نموذج وقف هجين لتمكين المجتمعات الساحلية ضمن ثلاثة مخططات تمويلية هي:

- ✓ دمج الوقف مع صناديق إجتماعية إسلامية أخرى الزكاة والإنفاق والصدقة. فالوقف يخصص لتوفير القوارب، الزكاة تستخدم كمساعدة استهلاكية لتلبية الاحتياجات الأساسية للصيادين وأسرهم، بينما توجه الصدقات لتغطية التكاليف التشغيلية وخاصة الوقود ومسلتزامات الصيد؛
- ✓ الجمع بين الوقف النقدي والأدوات المالية الإسلامية، ولاسيما الوديعة المرتبطة بالوقف النقدي، حيث يتم توزيع عوائد الاستثمار من هذا النظام لدعم الصيادين؛
- ✓ دمج الوقف النقدي ووقف الأراضي لدعم تنمية الاستزراع المائي من خلال الوصول إلى رأس المال والأرض وخلق فرص عمل جديدة لمزارعي الأسماك.

ركزت الدراسة على الوقف النقدي في إندونيسيا نظرا لما يملكه من إمكانيات كبيرة، فوفقا لمجلس الأوقاف الأندونيسي تصل إلى حوالي 180 تريليون روبية إندونيسية سنويا، كما أنه مصدر تمويل مستدام

وعمل خيري، فهو أداة مالية تعالج الاحتياجات التمويلية العاجلة للصيادين الفقراء بطريقة عادلة وتعزز الاستدامة الاقتصادية والبيئية لقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية(Putra، Mongkito، Rahman، و Lutfi، 2025).

5- 2- المملكة العربية السعودية: يمتد طول الشريط الساحلي للمملكة العربية السعودية حوالي 2800 كلم، وينقسم إلى 3 سواحل البحر الأحمر، خليج العقبة وسواحل الخليج العربي. وتزخر بثروة سمكية متنوعة وهائلة، ويعد قطاع الأسماك من أفضل القطاعات تطبيقا للأمن الحيوي على مستوى العالم، وقطاع الاستزراع السمكي من أسرع القطاعات الغذائية نموا ب 6% سنويا. اعتمدت المملكة خلال السنوات الماضية عدة سياسات تنموية للنهوض بالصناعة الغذائية، وقد حضي قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية باهتمام واسع مثله مثل باقي القطاعات وهذا سعيا منها لبلوغ الاكتفاء الذاتي في الغذاء. بلغ إنتاج قطاع مصائد الأسماك في المملكة سنة 2023 حوالي 214.65 ألف طن، وقد أظهرت نتائج الصيد البحري وتربية المائيات لعام 2023 أن كمية المصيد في المصائد البحيرية بلغت أكثر من 74 ألف طن بارتفاع قدره 16.2% عن عام 2022 وهذا بعدما كان حوالي 64.3 ألف طن، وقد قدر إجمالي كمية إنتاج الأسماك في مشاريع الاستزراع السمكي قرابة 140 ألف طن سنة 2023 بارتفاع قدره 56.4% عن عام 2021. يحضى استهلاك الفرد من المنتجات الحيوانية البحرية بنصيب معتبر ب8.76 كلغ/سنة في عام 2023. وتقدر قيمة الإنتاج من الثروة السمكية حوالي 5.189 مليار ريال سعودي سنة 2023. محققة في ذلك نسبة إكتفاء ذاتي من المنتجات الحيوانية ب 65% سنة 2023(للاحصاء، 2023). رغم ما يحصده قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية من اهتمام فهو لا يزال بعيد عما هو مستهدف في رؤية المملكة الإستراتيجية لعام 2030، وهذا يعزّى إلى حجم التمويل المعتبر الموجه للقطاع رغم ما عرفه من تزايد في الإنتاج خلال السنوات الماضية. وفي هذا الصدد، وجدنا أن الأصول المالية الإسلامية في المملكة شهدت نمو قياسي بمعدل 14% في نهاية سنة 2024 منتقلة من 2.982 تريليون ريال سنة 2023 إلى 3.399 تريليون ريال سعودي سنة 2024. بالمقابل ارتفعت عقود التمويل الإسلامية من 2.182 تريليون ريال سنة 2023 إلى ما يقارب 2.472 تريليون ريال سنة 2024 وهو ارتفاع بما يعادل 289.914 مليار ريال. وانصب أغلب التمويل الإسلامي في المملكة في عقود التمويل عن طريق المرابحة أين عرفت قفزة نوعية لتصل إلى 1.259 تريليون ريال سنة 2024 بزيادة تقدر ب14.8% مقارنة بسنة 2023، وبذلك تكون قد استحوذت المرابحة على 50.94% من إجمالي قيمة عقود التمويل الإسلامي. تتبعها في ذلك عقود التورّق التي تمثل 38.36% من إجمالي التمويل، والتي سجلت نمو ب 12% منتقلة من 846.704 مليار

ريال سنة 2023 إلى 948.173 مليار ريال سنة 2024. كما سارت في ذات الاتجاه التصاعدي عقود التمويلات لكل من التمويل الإيجاري، المضاربة والمشاركة أين وصلت سنة 2024 إلى حوالي 219.367 مليار ريال، 2.160 مليار ريال، 1.905 مليار ريال على التوالي مسجلين نسب نمو تقدر ب10.8%، 23.4%، 1.82%، فيما بلغت التمويلات الأخرى التي تشمل البطاقات الائتمانية حوالي 41.028 مليار ريال سنة 2024 مسجلة زيادة هي الأخرى بنسبة 13% مقارنة بسنة 2023. وبذلك يكون إجمالي التمويل الإسلامي سجل زيادة بنسبة 13.29% ما بين سنتي 2023 و2024(والإحصاءات، جويلية 2025). ومع ما تملكه المملكة من حجم أصول إسلامية ضخم، إلا أن ما يتم توجيهه من تمويل إلى قطاع الصيد والأسماك والزراعة ذو حجم ضئيل مقارنة بباقي الأنشطة الاقتصادية. إذ يقدر نصيب القطاع ب 0.3% من إجمالي التمويل الإسلامي بقيمة تقدر ب 3.204.8 مليون ريال سنة 2024. في حين عرفت قيمة العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ما يقدر بحوالي 1061.971.23 مليون ريال سعودي سنة 2024 بعد ما كنت بحوالي 742.987.83 مليون ريال أي بزيادة تقدر ب 43%. وبذلك نجد أنه لا يزال يعتمد على التمويل التقليدي من بنوك تجارية وصناديق الإقراض المتخصصة في تمويل قطاع الصيد والأسماك والزراعة وبشكل كبير، ونخص بالذكر صندوق التنمية الزراعية الذي يقدم قروض لكافة الأنشطة الزراعية وعقود استثمارية ب 316 مليون ريال لدعم استثمارات الثروة السمكية، كما خصص البرنامج الوطني لتطوير قطاع الثروة السمكية ميزانية قدرها 1.3 مليار ريال لتمويل مبادرات القطاع سنة 2026(اتفاقيات جديدة بقيمة 314 مليون ريال تدعم استثمارات الثروة السمكية في السعودية، 2026).

وهنا ننوّه: أن قطاع الصيد والأسماك والزراعة معا يشكل 0.3% وعند فصل قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية نجد أنه يشكل نسبة تكاد معدومة نظرا لهيمنة قطاع الزراعة منذ القدم.

يبرز الجدول الموالي ماتم ذكره سابقا:

الجدول رقم(05): حجم التمويل الإسلامي في قطاع الصيد والأسماك والزراعة 2021- 2024*

الوحدة. مليون ريال سعودي

السنوات	2021	2022	2023	2024*
قطاع الصيد والأسماك والزراعة	3.372.3	3.545.7	3.672.2	3.204.8
إجمالي التمويل الإسلامي	742.987.83	894.181.64	969.536.89	1061.971.23

المصدر: *METADATA, date the &* Islamic Financial Services Board, *DATA* /*accessed: 24/08/2025*, Available on the website: ifsb.org/data-metadata

5-3- الدروس المستفادة للتطبيق في الجزائر: تتوفر الجزائر على شريط ساحلي يبلغ طوله حوالي 1280كم، وتقدر مساحة ممارسة الصيد فيها بحوالي 9.5 مليون هكتار متنوعة المنتجات المائية. هذه الخصائص تجعل من قطاع الصيد البحري خيارا استراتيجيا ورهانا لتعزيز الاكتفاء الغذائي. ولقد عملت الجزائر على تطوير ذلك من خلال المخطط التنموي لشعب الصيد البحري وتربية المائيات سنة 2020، لضمان توفر منتجات بحرية بجودة استهلاكية، المحافظة على الموارد الصيدية والرفع من الإنتاج الوطني، وضمان تعزيز الأمن الغذائي. وكذا إستراتيجية البحث في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات 2021-2025 التي تعتمد على برامج تحليل النظم البيئية المستغلة ومتطلبات تحقيقها. وفي ظل الجهود المبذولة، بلغ حجم الإنتاج السمكي 116.790 طن والاستزراع السمكي 5524 طن عام 2022 (ONS, 2022, pp. 5- 8). وحسب الوزارة الوصية يستهدف مضاعفة إنتاج تربية المائيات ليصل 20 ألف طن بنهاية 2026، ويتم استزراع 80 مليون من صغار السمك لتعزيز الإنتاج، والرفع من الإنتاج السمكي إلى 120 ألف طن سنويا، استرجاع حصة صيد التونة الحمراء المقدرة ب2467 طن، تمكين المهنيين من الصيد في المياه الموريتانية بحصة 30 ألف طن وغيرها. إن ما يعرفه القطاع من تطور وآفاق لا يزال يعتمد على التمويل التقليدي، رغم ما تقدمه البنوك من صيغ إسلامية تخدمه. يمكن للجزائر الاستفادة مما تناولناه من ممارسات لأخذ الخطى نحو قطاع مائيات ممّول إسلاميا، وذلك بالموازاة مع تحركات الدولة لتعميم التمويل الإسلامي في القطاعات الإستراتيجية:

✓**من ناحية التمويل:** العمل على:

- تكثيف توفير التمويل اللازم لقطاع صيد الأسماك وتربية المائيات بصيغ إسلامية متلائمة، من طرف البنوك المعتمدة حاليا؛

- تخصيص صندوق استثمار إسلامي حكومي مع إمكانية الشراكة مع الخاص، يمّول قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في جميع المراحل، من قروض لكافة الأنشطة وعقود استثمارية لدعم الثروة السمكية، تمويل مبادرات القطاع؛

- استحداث بنك تحت مسمى "**بنك الصيد البحري وتربية المائيات الإسلامي**" يعنى بالشؤون المالية والاستثمارية لهذا القطاع، لتغطية كافة احتياجات المهنيين والمستثمرين، توفير رأس المال للعمل، تطوير الموانئ والمرافق، اقتناء العتاد ولوازم الصيد، والسفن وأقفاص تربية المائيات، توفير الأعلاف محليا؛

- استحداث صندوق يجمع بين موارد الوقف والزكاة والصدقة حسب مقترح (Trisno Putra)، تحت وصاية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، لتوفير القوارب، مساعدات استهلاكية لتلبية الاحتياجات الأساسية

للصيادين وأسرهم، تغطية التكاليف التشغيلية. توزيع عوائد استثمار أموال الوقف لدعم الصيادين، تخصيص الأراضي ورؤوس الأموال لتنمية الاستزراع السمكي، وخلق فرص عمل جديدة لمزارعي الأسماك؛

– فتح أبواب الاستثمار الأجنبي في قطاع الاستزراع السمكي؛

✓ **من الناحية الضريبية والتسيير الإداري:** تخفيض وإعفاء ضريبي على المشاريع المبتكرة، تسهيل الإجراءات الإدارية وتسهيلها في استحداث مزارع بحرية أو استغلال؛

✓**من ناحية الحماية:** تفعيل دور مؤسسات التأمين التكافلي في تغطية المخاطر البحرية الكبرى. مع إمكانية اشتراك أكثر من مؤسسة تأمينية في عملية تأمين واحدة لتقاسم العبء وتقليل الخسائر؛

✓**من ناحية زيادة الحصة السوقية:** تسويق المنتجات في المعارض الدولية، وإيجاد خطوط إمداد طويلة الأجل؛

✓ **من ناحية التكوين والتأطير:** الاستفادة من الخبرات الأجنبية، لتكوين الصيادين والعاملين في القطاع. بإقامة مراكز تدريب وتكوين متخصصة لتكوين معتمدة.

✓ **من ناحية البحث والتطوير:** تخصيص مراكز بحث للقطاع بشراكات أجنبية، تعمل على إيجاد أفضل السبل لزيادة الإنتاج والتنوع بجودة عالية، تقليل التكاليف، إنتاج علف الأسماك، ابتكار وتطوير مزارع الاستزراع السمكي، استعمال التكنولوجيا الحديثة. الوقوف على تحديات القطاع وتخصيص جواز مالية للحلول، تدعيم الأفكار، والمتابعة والمرافقة لتطبيق المشاريع من قبل الوزارة الوصية.

6– خاتمة:

حاولت هذه الدراسة معالجة إشكالية علاقة التمويل الإسلامي بقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية باعتباره رهان واعد في تعزيز الأمن الغذائي، وقوفا على بعض الممارسات الدولية والتي ركزنا فيها على أكبر الدول امتلاكا لحجم أصول مالية إسلامية ألا وهم إندونيسيا والمملكة العربية السعودية. وصلت دراستنا في نهايتها إلى جملة من **النتائج مرفوقة بالإجابة على الفرضيات، نبرزها كالآتي:**

✓ أعربت متغيرات دراستنا عن نتائج واضحة ونموا متسارع، فالتمويل الإسلامي بلغ حجم أصوله مايقارب 6 تريليون دولار عالميا سنة 2024 يمتلك معظمها القطاع البنكي، بينما الأمن الغذائي انخفاض مستوى انعدامه ساهم فيه قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية الذي عرف إنتاجه بلوغ 185 مليون طن سنة 2022 ويتوقع نموه ب10.4% سنة 2032، كونه أصبح غذاء أساسي ومورد رزق للكثير. **وهنا**

نكون أكّدنا الفرضية الأولى في جزئيتها الأولى، أما الفضل في النمو لجزء من ذلك للتمويل الإسلامي فقد أوضحت النتيجة الثانية ذلك؛

✓ رغم امتلاك المملكة العربية السعودية وإندونيسيا حجم أصول مالية إسلامية ضخم. فالسعودية الثانية عالميا بحجم 1.316 مليار دولار وإندونيسيا السابعة عالميا بحجم 179 مليار دولار حسب إحصائيات (ICD- LDEG Islamic Finance Development Report. 2025)، إلا أن ماتم توجيهه لقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في حدود 0.4% في إندونيسيا رغم كونها ثاني أكبر منتج للثروة الحيوانية المائية في العالم بعد الصين، و0.3% في السعودية مجتمعة مع الزراعة سنة 2024. ما يوحي لأسباب ومعيقات تحول بين ذلك كونها دول إسلامية في المقام الأول وذواتا إمكانيات. **وبذلك نكون أجبنا على الفرضية الثانية التي نعتبرها صحيحة؛**

✓ لا يزال قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية يعتمد بشكل شبه كلي على مصادر تمويل تقليدية رغم ارتفاع تكاليفها، ومحدودية وصول الكثير من الفاعيلن إليها بناءا على أوضاعهم المالية والاقتصادية والإجتماعية.

✓ صلة الربط ما بين التمويل الإسلامي وقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية تكاد شبه معدومة في ظل حجم التخصيص التمويلي الضئيل لها، وعدم توفر إحصائيات دقيقة ونوعية الصيغ التمويلية المستخدمة بشكل صريح، ما حدّ من دراستنا وهو ما واجهته الدراسات السابقة، ما جعل البعض منها يحاول خط نماذج ومقترحات للتوجيه والاستفادة من مصدر تمويل مستدام ومحصّن؛

✓ تشيد التوقعات بالتمويل الإسلامي وقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفق 2029، 2032 و2050، غير أن ذلك لم يكن يصاحبه خطط واضحة المعالم لتوطيد العلاقة بينهما وتعظيم منفتعتهما، عدا ما تتناوله مختلف الهيئات الناشطة في المجال من مذكرات ووثائق خطط.

المقترحات: سعيا لإيجاد أفضل الأفكار والآراء، وتطبيقا لها في واقع شديد الاحتياج يسوده نقص الغذاء، انعدامه أو حتى صعوبة تأمين وجوده، مع ما هو متاح من موارد مالية إسلامية وثروات حيوانية مائية ضخمة حاضرا ومستقبلا، ارتأينا طرح بعض الآراء مبنية على نتائجنا السالفة نوجزها كالآتي:

✓ ضرورة إنشاء هيئة تنسيقية تعنى بالتمويل الإسلامي وقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية تعتمد على ماتنشره الهيئات والمؤسسات الدولية سنويا، لتوفير قاعدة إحصائية للباحثين في هذا المجال؛

✓ تخصيص مراكز بحث وتطوير، تربط ما بين قطاع الثروات المائية وصيغ المالية الإسلامية للاستفادة

منهما في مشاريع واضحة هادفة تجسّد على أرض الواقع بما يخدم الصالح العام ويعزز الأمن الغذائي؛

✓ الوقوف على التحديات التي تواجه إشكالية التمويل الإسلامي الضعيف نحو قطاع المائيات وإيضاحها، خصوصا في دول تملك إمكانيات ضخمة وسواحل وواجهات بحرية ساشعة؛

✓ تقديم الدعم المالي الكافي لصغار المنتجين والصيادين في قطاع الصيد البحري ضمن صيغ تمويلية إسلامية خالية من الربا.

✓ الأخذ باقتراحات وخطط الباحثين الأكاديميين والمهنيين في هذا المجال وتطبيقها.

المراجع:

1- Islamic *Finacial Development Report ICD)- LSEG)* .(2025) .(ICD) .Islamic Corporation for the Development of the Private Sector

2- Islamic Financial Services Board. (بلا تاريخ). *DATA & METADATA*. تاريخ الاسترداد 24 08, 2025، من Islamic Financial Services Board: ifsb.org/data-metadata/

3- Ministry of Maritime affaires and Fisheries .(2024) .*Performance Report of the Ministry of Maritime affaires and Fisheries* .Indonesia: Ministry of Maritime affaires and Fisheries.

4- Nur Laili و، Hendri Tanjung .(2019) .Analysis of factors affecting islamic bank financing for the fisheries sector in Indonisia .*Abdimas Talenta*.583 -568 ، *(2) 4*

5- Peter J Morgan و، and al .(2022) .*Blue Economy and Blue Finance: Toward Sustainable Development and Ocean Governance* .Tokyo, Japan: Asian Development Bank Institute.

6- Trisno Wardy Putra ،Abdul Wahid Mongkito ،Rahman Rahman و ، Mukhtar Lutfi .(2025) .Designing Waqf-Bsed Fisheries Financing: A Hybrid ModelApproach .*Egyptian Journal of Aquatic Biology & Fisheries*، .540 -525

7- ONS. (2022). Les Principaux indicateurs du secteur de la Peche, N: 1048. Algeria: ONS.

8- *اتفاقيات جديدة بقيمة 314 مليون ريال تدعم استثمارات الثروة السمكية في السعودية*. (27 01, 2026). تاريخ الاسترداد 05 03, 2026، من معلومات مباشر: mubasher.info/news

9- الإدارة العامة للمعلومات والإحصاءات. (جويلية 2025). *النشرة الإحصائية الشهرية*. المملكة العربية السعودية: وكالة الأبحاث الاقتصادية والإحصاء، البنك المركزي السعودي.

10- الهيئة العامة للاحصاء. (2023). *إحصاءات الزراعة ومصائد الأسماك*.الهيئة العامة للاحصاء: https://www.stats.gov.sa

11- منظمة الأغذية والزراعة (2024). *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الامن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله*. روما، إيطاليا: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

12- حكيمة مختار رحماني. (2019). *واقع التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الجزائر*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.

13- خالد ضو. (2022). سبل تحقيق الأمن الغذائي في الشريعة الإسلامية والدستور الجزائري. *مجلة البحوث الأسرية*، 53- 67.

14- شافية كتاف. (2022). واقع صناعة التمويل الإسلامي بين التجارب الدولية والتحديات المستقبلية. *مجلة دفاتر بوادكس* ، 166- 190.

15- عبد الرحمان العاني قتيبة. (2013). *التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية دراسة مقارنة*. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

16- عبد القادر قداوي. (2022). *التمويل الإسلامي مطبوعة في مالية المؤسسة*. جامعة الشلف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

17- علي بلموشي. (2016). دور القرض الحسن في تحقيق الأمن الغذائي – دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني. *مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10* ، 140- 156.

18- لجنة مصايد الأسماك. (ماي 2024). دور مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي والتغذية. *الدورة السادسة والثلاثون، وثيقة رقم 463* (الصفحات 01- 08). روما، إيطاليا: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

19- لجنة مصايد الأسماك. (2020). مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لتحقيق خطة عام 2030. *الدورة الرابعة والثلاثون، وثيقة رقم 713* (الصفحات 01- 24). روما إيطاليا: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

20- مريم علواني. (2021). متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. الواقع والآفاق. *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، 226- 243.

21- منظمة الزراعة والأغذية. (2025). *موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم – معالجة التضخم المرتفع في أسعار الأغذية من أجل الأمن الغذائي والتغذية*. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

22- منظمة الزراعة والزراعة. (2024). *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم- التحول الأزرق في ميدان العمل*. روما، إيطاليا: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

23- منظمة الأغذية والزراعة. (2020). حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم: استدامة العمل. روما، إيطاليا: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.